نحو نظام محلي جديد في مصر:
دروس مستفادة من التجربة الفرنسية

سيمنار تنظمه

وزارة الدولة للتنمية المحلية في مصر

(وحدة دعم اللامركزية)

بالتعاون مع

وزارة الخارجية والشئون الأوربية بفرنسا

(السفارة الفرنسية بمصر)

خلال الفترة ٢٤- ٢٦ مايو ٢٠١١ بفندق كونراد بالقاهرة

الكلمة الإفتتاحية
للأستاذ الدكتور/ عصام شرف
رئيس مجلس الوزراء

السادة الحضور الكرام

بداية يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذا السيمنار الهام، إيماناً منا بأهمية بناء نظام محلي جديد في مصر يستجيب لتطلعات الشعب المصري وطموحاته. كما أؤكد على أهمية إستقاء الخبرات من التجارب الدولية الناجحة في مختلف المجالات. ويشرفني أن أتقدم بالترحيب والشكر للحكومة الفرنسية وبالأخص وزارة الخارجية والشئون الأوربية بفرنسا لإبداء التعاون فيما يخص تبادل الخبرات والرؤى حول المحاور المختلفة التي تهم مصر في هذه الفترة.

فقد شهدت مصر في الخامس والعشرين من يناير نقطة تحول في تاريخها علقت بها أنظار العالم أجمع، حين اندلعت ثورة الشباب المصري والتي أيدها مختلف طوائف الشعب، تلك الثورة التي تبنت المطالب العادلة والمشروعة للمصريين والتي تمثلت في الحرية والعدالة الاجتماعية للمصريين كافة، من خلال تحديد مجموعة من المطالب السياسية كإنهاء حالة الطوارئ وإعادة صياغة الدستور المصري لإرساء إطار تشريعي ومؤسسي يكفل تداول السلطة بشكل عادل، وكذلك مطالبات تتعلق بإجراء الإنتخابات النيابية وعدم الإخلال بالرقابة القضائية عليها، وإعادة ترتيب الأوراق فيما يخص العلاقات والالتزامات الدولية. ذلك بالإضافة إلى مجموعة من المطالب الاقتصادية والتي شملت مطالبات بتحقيق العدالة

ورفع مستويات الأجور وتأمين الحد الأدنى من الأجر الذي يكفل عيشاً كريماً لكل مصري، فضلاً عن محاصرة الفساد واتخاذ الإجراءات التي تكفل تفعيل القانون واحترامه، وتعزيز المحاسبة والشفافية على جميع المستويات، وكذلك القيام بمجهودات أكبر لترجمة مردود النمو الاقتصادي وتعزيز انعكاسه الإيجابي على المواطن المصري بشكل عام.

فالمرحلة الحالية تتطلب من الجميع دعم الجهود المبذولة للتنمية الاقتصادية، فما بدأه الشباب المصري – والذين ألقبهم بوقود المستقبل - لابد وأن تكلله جهود المسئولين وذوي الخبرات على مختلف المستويات ومن شتى الإتجاهات. فالهدف المشترك لجميع المتواجدين على ساحة صنع القرار هو تحقيق تنمية شاملة يشعر المواطن بآثارها ويحصد ثمارها مباشرة. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الإطار المحلي الملائم لتحسين ظروف المواطن على المستوى الاقتصادي والسياسي والإجتماعي.

ويأتي هذا السيمنار والذي يضم كوكبة من الخبراء تأكيداً على إيماننا بأهمية البعد المحلي للتنمية الاقتصادية في مصر، فالمشاركة المجتمعية وإعطاء دور أكبر للسلطات المحلية والتوسع في تطبيق اللامركزية يؤدي إلى عدد من المردودات الإيجابية بالنسبة لحفز النمو وتوزيع ثماره بشكل أكثر عدالة، وهو ما يرجع إلى أخذ البعد المكاني في الاعتبار في عملية التنمية.

فتوجه البلاد نحو إجراء الإصلاحات السياسية يبدو واضحاً، ولن يكلل هذا الإصلاح بالنجاح المنشود دون أن يتكامل مع إصلاحات على الصعيد الاقتصادي والذي يتطلب تبني منظور جديد لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على البعد المحلي للتنمية وعلى دور المحليات بعتبارها الوحدة الأساسية في العملية التنموية.

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية المحلية تضافر جهود القطاعين العام والخاص، إلى جانب تشجيع مبادرات مؤسسات المجتمع المدني. ويعتمد نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن في تحقيق التنمية على مدى قدرته على توفير المناخ الملائم لتلك الأطراف وتحديداً القطاع الخاص للإشتراك في عملية التنمية وهو ما يتطلب وجود الحوافز المناسبة، الأمر الذي يتطلب بدوره زيادة قدرة المحليات على توفير الآليات والاستراتيجيات التي تدفع عملية الإنتاج وتؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع القدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال.

كما أن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المحلية وإعطاء المحليات دوراً أكبر لتحقيق أهداف هذه التنمية سوف يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تمكينهم اقتصادياً ومن خلال توفير مستوى أعلى من الخدمات التي تمس حياتهم اليومية. كما تلعب المحليات دوراً أكبر في تنفيذ سياسات مكافحة الفقر ولا نعني فقط الفقر بمفهومه الضيق وإنما نعني أيضاً فقر القدرات.

وفي هذا الصدد فإن التنمية الاقتصادية المحلية من شأنها أن توفر بيئة أعمال إيجابية داعمة لكي تتمكن من تحقيق الرخاء. وتضطلع السلطات المحلية بدور أساسي في توفير بيئة جيدة من أجل تنمية النشاط الاقتصادي في مجتمعاتها، وذلك من خلال تفهم وإدراك الفرص المتاحة لها، وكذلك من خلال استيعاب المعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل لتلك الفرص. ومن خلال هذا المفهوم لمسئولية السلطات المحلية ودورها في العملية التنموية فقد حاولت زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية وفرص التوظيف من خلال ابتكار وتنفيذ برامج استراتيجية ومشروعات لإزالة العقبات وتيسير الاستثمار.

وتواجه المحليات في الوقت الراهن مجموعة كبيرة من التحديات، ومن هنا جاءت أهمية هذا السيمنار الذي يستهدف دراسة التجربة الفرنسية والإستفادة منها. فبناء نظام محلي جديد يواكب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي ويستجيب لمتطلبات الشعب في حياة أفضل له يعد من أولويات الفترة الحالية.

وإنني أتطلع إلى نتائج هذا السيمنار والمقترحات التي سيتم التوصل إليها والتي سوف تساهم في التعرف على التجارب الناجحة في مجال الإدارة المحلية واللامركزية.

والسلام عليكم